الاستراتيجية الأمنية التركية في منطقة الساحل الإفريقي
حماية للمصالح الاقتصادية أم تحدي للنفوذ التقليدي الفرنسي؟

The Turkish Security Strategy in the African Sahel
Protection of economic interests or a challenge to the traditional French influence?

ط.د/محمد بلماحي [1]*

[1] مخبر السياسة العامة والأمن الاقليمي للجزائر، جامعة وهران 2 محمد بن احمد (الجزائر)
belmahi.mohammed@univ-oran2.dz

أ.د/محمد صافو [2]

[2] وحدة البحث: الدولة والمجتمع، جامعة وهران 2 محمد بن احمد (الجزائر)
safoumohamed@gmail.com

تاريخ الارسال: 2023/04/20 تاريخ القبول: 2023/05/31 تاريخ النشر: 2023/06/04

ملخص: *يعالج هذا المقال مسألة التنافس الدولي في منطقة الساحل الأفريقي من طرف قوى دولية، أصبحت تزاحم بشكل كبير الدور التقليدي الفرنسي في هذه المنطقة، ومن بين هذه القوى نجد تركيا التي تبنت إستراتيجية جديدة في أفريقيا ككل ومنطقة الساحل على وجه الخصوص، خصوصًا بعد أنّ أصبح تراجع النفوذ الفرنسي بإفريقيا حقيقة واضحة. بينما برزت تركيا على النقيض في صورة الشريك، وأصبحت سياسة "رابح- رابح" العنوان الأبرز في علاقاتها مع دول القارة. كما تشير الدراسة إلى اتجاه أنقرة إلى جانب تعزيز فرص التعاون الإنساني والثقافي، تعميق الروابط الاقتصادية، وصولاً إلى الانفتاح والتفاهم في القطاع العسكري.*

الكلمات المفتاحية: *الإستراتيجية الأمنية التركية؛ الساحل الأفريقي؛ الأمن؛ فرنسا؛ التأثير.*

Abstract: *This article deals with the issue of international competition in the African Sahel region from international powers. Turkish policy in the current phase seeks to develop a strategic partnership with African countries based on the "win-win" principle in economic and political matters, which contrasts sharply with a paternalistic and moralizing French management inherited from the colonial period. The article also deals with the aspects of soft power used by Ankara to create and strengthen cultural, humanitarian, economic and military cooperation in order to sustain its presence in Africa.*

key words: *Turkish security strategy; African Sahel; Security; France; influence.*

* المؤلف المرسل.

مقدّمة:

لقد كان للاهتمام الكبير بمنطقة الساحل الافريقي خاصة من طرف الدول الكبرى الطامعة في الاستفادة من الموارد الطبيعية الغنية التي تتمتع بها المنطقة ، حيث برزت المنطقة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، بوصفها منطقة استراتيجية في إطار الحملة العالمية للحرب على الإرهاب ،وإذا كانت الدول الغربية توظف علاقاتها التاريخية المرتبطة بفترة الاستعمار لتأمين مصالحها ، فإنّ تركيا من خلال سياستها اتجاه منطقة الساحل ، تعمل على إيجاد موطأ قدم فيها والتغلغل والانتشار في المنطقة من خلال بناء استراتيجية شاملة ، تشمل المجال الأمني و الاقتصادي واستعمال كذلك الموروث الحضاري ، للاستفادة من الموارد النفطية والثروات الطبيعية وكذا منافسة القوى التقليدية في المنطقة و على رأسها فرنسا.

إذ يمكن النظر إلى الانخراط التركي المتزايد في القارة الإفريقية عموما ومنطقة الساحل على وجه الخصوص ، بوصفه جزءاً من رؤية أنقرة الجديدة لنفسها بأنها دولةٌ مركزيةٌ وفاعلٌ دوليٌّ ذو سياسة خارجية معقدة ومتشابكة الأبعاد، في إطار نظرية العمق الاستراتيجي (Strategic Depth) التي تعدّ المحرِّك الأبرز للسياسة التركية منذ العام 2002م، والتي تقوم فلسفتها الرئيسة على أنّ تركيا دولة متعددّة الأحواض القارية؛ ما يمنحها عمقاً استراتيجيّاً في القارة الإفريقية، بالتوازي مع إمكانياتٍ واعدةٍ للتأثير في كلٍّ من قارتَي أوروبا وآسيا، ومن ثمّ فإنّ تركيا، وفقاً لهذا الاقتراب، دولة «أفرو-أوروآسيوية»، فهي دولة أوروبية آسيوية بحكم الجغرافية، لكنها قريبة من إفريقيا بحكم التاريخ والجيوبولوتيك، عبر بوابة شرق المتوسط التي تمنحها إطلالة متميّزة على شواطئ إفريقيا الشمالية مدخل القارة السمراء (أوغلو، 2011، الصفحات 232 - 234).

أهمية الموضوع

إن أهمية الموضوع تكمن في كونه يسلط الضوء على التنافس الدولي على منطقة كانت إلى وقت قريب مضى تعتبر هامشية بالنسبة لاستراتيجيات القوى الكبرى ، لكن أصبحت ألان مسرحا لتدخل مختلف القوى الدولية سواء التقليدية أو الجديدة ، هذا ما أثر بشكل مباشر على النفوذ التقليدي الفرنسي ، من بين هذه القوى نجد تركيا التي تبنت إستراتيجية متكاملة في منطقة الساحل الأفريقي من خلال بناء شراكات متميزة ومتعددة بغرض تحقيق أهداف إستراتيجية خاصة في المجالين الأمني والاقتصادي ، والمساهمة في إعادة هندسة المعادلة الإقليمية في الساحل و الصحراء .

إشكالية الدراسة :

تتمثل الإشكالية الأساسية التي يسعى لعلاجها هذا البحث في استعراض ودراسة الإستراتيجية الأمنية التركية في منطقة الساحل الأفريقي، ومحاولة فهم أهم الأبعاد التي تقوم عليها والأسباب التي دفعتها لتبنيها، خاصة في ظل وجود تنافس دولي كبير على المنطقة من قبل القوى الدولية الكبرى، وعلى رأسها فرنسا التي تعتبر من أبرز القوى التقليدية الكبرى التي حافظت على نفوذها في المنطقة، ما يجعلها

تنظر إلى هذه الإستراتيجية باعتبارها تقييدا لهذا النفوذ التقليدي. وبالتالي السؤال الرئيسي المطروح يكون كالتالي: إلى **أي مدى تأثرت المصالح الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقي بازدياد النفوذ التركي في المنطقة، خاصة في ظل الإستراتيجية المتكاملة التي تبنتها في بعديها الأمني والاقتصادي؟ وما مدى مواكبة الدورالفرنسي لهذه المنافسة وتكيفه معها؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهية أبعاد الإستراتيجية الأمنية التركية في منطقة الساحل الأفريقي؟
- ما هي أهم أدوات التغلغل الناعم التي استعملتها تركيا في إستراتيجيتها في المنطقة؟
- إلى أي مدى ساهمت الإستراتيجية الأمنية التركية في تقييد نفوذ فرنسا في مستعمراتها التقليدية؟
- ما هي مظاهر تجلي التنافس الجيو-سياسي بين فرنسا وتركيا في المنطقة؟ وما مدى تكيف فرنسا مع هذه المنافسة؟

فرضيات الدراسة:

– إن ازدياد النفوذ التركي في منطقة الساحل الأفريقي، خاصة في ظل تبني إستراتيجية متكاملة الأبعاد (سياسية، أمنية، اقتصادية، وثقافية) ساهم في تحجيم الدور الفرنسي التقليدي في المنطقة.

– لقدساهم تطور العلاقات التركية مع دول منطقة الساحل الأفريقي ببناء شراكات متميزة ومتعددة بغرض تحقيق أهداف إستراتيجيتها والمساهمة في إعادة هندسة المعادلة الإقليمية في الساحل والصحراء، فضلا عن مزاحمة بعض القوى كفرنسا بهدف تعزيز نفوذها في المنطقة ككل وتطويق المصالح الإستراتيجية الفرنسية.

منهجية الدراسة

بخصوص المنهج المستخدم في هذه الدراسة، فقد استعننا بالمنهج الوصفي التحليلي الذي حاولنا من خلاله توصيف الإستراتيجية الأمنية التركية في منطقة الساحل الأفريقي وما ترتب عن ذلك من تداعيات وانعكاسات على المصالح الفرنسية باعتبارها القوة التقليدية الأولى في المنطقة، كما تم الاستعانة كذلك بمنهج دراسة الحالة الذي قمنا من خلاله بتسليط الضوء على مختلف السياسات التركية في المنطقة سواء الأمنية أو الاقتصادية وكذا الثقافية، قاصدين من وراء ذلك معرفة أثار هذه السياسات على المصالح الفرنسية في المنطقة.

للإجابة عن الإشكالية السابقة والأسئلة المتفرعة عنها و للتحقق من صحة أو عدم صحة الفرضيات المستخدمة قمنا بتقسيم الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية، حيث تناولنا في المحور الأول البعد الأمني في الإستراتيجية التركية في منطقة الساحل الأفريقي، من خلال البحث في مختلف الاستراتيجيات الأمنية التي تبنتها أنقرة خاصة بعد سنة 2015 بغية توسيع نفوذها الجيوسياسي في المنطقة ، وهذا بإبراز مختلف اتفاقيات التعاون الأمني التي أبرمتها أنقرة مع معظم دول المنطقة .أما المحور الثاني فقد تعرضنا

فيه الى العلاقات الاقتصادية التركية مع القارة الأفريقية عموما ومنطقة الساحل بوجه الخصوص باعتبارها ذات أهمية إستراتيجية قصوى لدى صانع القرار التركي. بينما تطرقنا في المحور الثالث الى مختلف أدوات التغلغل الناعم في الإستراتيجية التركية في المنطقة. وفي المحور الرابع والأخير تناولنا فيه مجالات التنافس الفرنسي-التركي على منطقة الساحل الأفريقي، خاصة في السنوات الأخيرة التي شهدت تطورا كبيرا في العديد من بؤر الأزمات التي عرفتها منطقة الساحل الأفريقي وشهدت تصادم للمصالح بينهما.

المحـور الأول: البعـد الأمنـي في الإستراتيجيـة التركيـة في منطقـة الساحل الإفريقي

لقد أولت تركيا لمنطقة الساحل الأفريقي في المجال الأمني أهمية كبيرة، حيث أصبحت السياسة التركية أكثر عسكرة منذ عام 2015 بُغية توسيع نفوذها الجيوسياسي في المنطقة والقارة، وهو ما برز في اتفاقيات التعاون الأمني التي أبرمتها أنقرة مع معظم دول المنطقة مثل موريتانيا وغامبيا وكوت ديفوار وتشاد والسودان وغينيا ونيجيريا وبنين، وآخرها التوصل إلى اتفاق أمني مع النيجر في يوليو 2020 بهدف إيجاد موطئ قدم علني في منطقة الساحل والصحراء. وهناك بعض التقارير التي تشير إلى سعي أنقرة إلى إنشاء قاعدة عسكرية في غرب أفريقيا، خاصة في النيجر قرب الحدود مع ليبيا، وهو ما يمنحها موطئ قدم علني في دولة أفريقية ثالثة بعد الصومال وليبيا (الشافعي، 2015). إذ تشارك تركيا في عمليات حفظ السلام في كل من مالي وأفريقيا منذ 2014 خاصة بعد موافقة البرلمان التركي على ذلك، كما تقوم مؤسسة "صادات" التركية بإجراء برامج تدريبية عسكرية للعديد من القوات والجيوش الأفريقية، وتبحث عن فُرصٍ للاستفادة من الصفقات العسكرية في القارة الأفريقية وهو ما تأتي لها ذلك خاصة في نيجيريا والسنغال والنيجر (الشافعي، 2015)ومؤخرًا مع مالي والمغرب الأقصى.

سَّعت تركيا في علاقاتها مع معظم دول المنطقة خاصة في المجال الأمني مثل النيجر وتشاد ومالي وبوركينا فاسو وموريتانيا في ضوء ما تواجهه تلك الدول من أزمات مُزمِنة مثل انتشار الإرهاب وتوسُّع رقعة الفقر والمجاعة والصراعات الإثنية والقبلية، وهي مشكلات استغلتها أنقرة كبوابة لتعزيز حضورها. فقد كثف المسؤولون الأتراك خلال السنوات الأربع الأخيرة زياراتهم إلى معظم دول الساحل وغرب أفريقيا، مثل تشاد والسودان وموريتانيا والسنغال ومالي وتوغو والنيجر وغينيا الاستوائية ونيجيريا وغامبيا وكوت ديفوار. وكانت آخر زيارة للرئيس التركي أردوغان في 28يناير 2020 إلى غامبيا والسنغال. بينما جاءت جولة وزير الخارجية التركي في منطقة الساحل وغرب أفريقيا، في يوليو 2020، لتشمل دول توغو وغينيا الاستوائية والنيجر. وتهدف التحركات التركية بشكل أساسي إلى إعادة تشكيل المحاور الإقليمية وميزان القوى الدولي في المنطقة، لا سيما في خضم تنامي التنافس التركي الفرنسي، ما يكشف جانبًا من الأهداف التركية في منطقة الساحل والصحراء الأفريقية. ويعود الاهتمام الأمني بمنطقة الساحل الأفريقي

وحضورها القوي في جل الأزمات الأمنية التي عرفتها المنطقة الى مجموعة من الاعتبارات يمكن إيجازها في النقاط التالية (عسكر، 2020):

– تحقيق جانب من سياستها الخارجية التي يتبناها حزب العدالة والتنمية الحاكم منذ وصوله للحكم باعتبار أنقرة لاعبًا عالميًّا (GLOBAL PLAYER) ، كما ترغب في الحصول على دعم الدول الإفريقية في المحافل الدولية ومن ذلك الحصول على العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن كما حدث عام 2008 من تصويت كل دول القارة باستثناء اثنتين فقط لصالح حصول تركيا على مقعد غير دائم بمجلس الأمن" 2009-2010"، ودعمها في قضية قبرص، والمساعدة في مواجهة القرصنة في البحر الأحمر وخليج عدن وغيرها (الشافعي، 2015).

– مواجهة التحالفات المضادة التي تشكلت ضدها في البحر الأبيض المتوسط، وتعزيز نشاطاتها في البحر الأبيض المتوسط، وذلك من خلال موازنة القوى وموازنة النفوذ على الأرض، والحفاظ على الوجود التركي في ليبيا من أجل تعزيز التوسُّع التركي في أفريقيا.

– دعم حركات الإسلام السياسي في المنطقة وفي الشمال الأفريقي، والبحث عن حلفاء جدد بعد سقوط جماعة الإخوان في السودان، حيث إن لدى تركيا مشروعاً توسعياً تُمثِّل فيه ليبيا نقطة انطلاق نحو منطقة الساحل والصحراء وغرب أفريقيا. ومن ثمّ تسعى أنقرة إلى التعاون مع بعض قوى الإسلام السياسي في المنطقة، بهدف تغيير موازين القوى عبر التنظيمات المتطرفة التي ترغب أنقرة في نسج خيوط الارتباط بينها في ليبيا. وهناك تقارير تشير إلى وجود اتفاق بين أنقرة وجماعة بوكو حرام لنقل بعض عناصرها إلى الجنوب الليبي الخاضع لسيطرة الجيش الوطني الليبي وهو ما تجلى في الصراع الليبي بين حكومة المدعومة من تركيا وقوات "حفتر" المدعومة من الإمارات ومصر ومن خلفهما فرنسا (الأسود، 2020).

– الحصول على دعم الدول الأفريقية الفاعلة في الاتحاد الأفريقي لاستمرار الوجود التركي في ليبيا، وذلك بهدف تقوية موقف تركيا في معادلة تسوية الأزمة الليبية مستقبلاً.

– العمل على تعزيز الطموحات العسكرية التركية في أفريقيا والمنطقة، وحماية القواعد العسكرية التركية في كل من مصراتة والوطية في ليبيا (للتذكير فان تركيا أنشأت سنة 2016 قاعدة عسكرية في الصومال) العمل على تدشين قاعدتها المزمع إنشاؤها في النيجر وإقامة المزيد منها، إضافة إلى فتح سوق جديدة للترويج للصناعات التسليحية التركية في المنطقة التي تشهد انتشاراً للتنظيمات الإرهابية والصراعات المختلفة (والاستخبارات، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 2020).

– ضمان تأمين المصالح الاقتصادية والتجارية لأنقرة في أفريقيا، وإقامة علاقات اقتصادية مع دول المنطقة يمكن أن تؤدي إلى روابط سياسية وأيديولوجية في المستقبل تستطيع أنقرة من خلالها

بناء نفوذ قوي في القارة والمنطقة، باعتبارها مساحة حركة معتبرة لأنقرة، والبحث عن فرص للشراكات في الساحل التي من شأنها تعزيز مكانة تركيا كقوة إقليمية ودولية فاعلة، ومساعدة الاقتصاد التركي على الخروج من أزماته من خلال زيادة الصادرات التركية إلى دول الساحل، وهي أولوية بالنسبة للحكومة التركية. فحجم التجارة التركية مع القارة تضاعف بصورة كبيرة من 750 مليون دولار عام 2000 إلى 21,5مليار دولار عام 2018 الذي بلغ فيه أيضًا حجم الاستثمارات التركية 46 مليار دولار في 2019.

– مواصلة التغلغل التركي في قطاع الموانئ البحرية والسيطرة على المزيد منها على الساحل الغربي للقارة الأفريقية. فقد استحوذت مجموعة "البيرق "التركية على ميناء كوناكري المستقل في غينيا لمدة 25 عاماً، باستثمار يتجاوز 700 مليون دولار، إلى جانب ميناء بانجول-بارا في غامبيا، بهدف تحسين فرص الاستثمار للشركات التركية.

– السيطرة على الموارد والثروات وطرق المواصلات، وعلى أكبر عدد من مناجم اليورانيوم والذهب في دول المنطقة. وتأمين الحصول على الطاقة، إذ تفتقر أنقرة للموارد النفطية الكافية، وتستورد ما قيمته 50 مليار دولار سنوياً منها (الشافعي، 2015).

– التوجُّه نحو توسيع علاقات تركيا مع أفريقيا ونطاق نفوذها لتعويض الخسائر التي تكبدتها أنقرة خلال العقد الأخير على المستويين الإقليمي والدولي سياسيًّا واقتصاديًّا في ضوء سلسلة الأزمات في علاقات أنقرة مع الغرب وتزايد عزلتها في الشرق الأوسط.

– مُزاحَمة القوى الدولية الكبرى المنخرطة في الساحل وغرب أفريقيا، وإحداث اختراق لمجال الهيمنة الفرنسية في المنطقة، بهدف تحجيم نفوذ باريس لصالح التوغل التركي، لا سيما في ظل الخلاف القائم في ليبيا وموقف باريس الرافض للتدخلات التركية في ليبيا وفي شرق المتوسط كما في سوريا.

– مساومة القوى الأوروبية بالضغط في ملف الهجرة غير الشرعية وانتقال عناصر التنظيمات الإرهابية إلى الداخل الأوروبي، وكذلك الأمر بالنسبة لتهريب السلاح والمخدرات والجريمة المنظمة لتسوية ملفات إقليمية شائكة بين الطرفين في مناطق أخرى مثل الشرق الأوسط وقبرص.

– هناك أيضا اعتبار أمني استخباراتي متعلق بملاحقة حركة فتح الله غولن في أفريقيا، وشبكة المدارس التابعة لها والاستحواذ عليها، ونقل ملكيتها للحكومة التركية. إذ استفادت أنقرة من علاقاتها الوثيقة مع دول الساحل لتشجيعها على قمع المؤسسات التعليمية التابعة لغولن. في ديسمبر 2017، أعلنت تركيا أن السنغال ستغلق 12 مدرسة تابعة لغولن، حيث تحسنت العلاقات الثنائية بين البلدين، وأكد" أردوغان" على تعاون السنغال في النضال ضد أتباع غولن خلال زيارته عام 2018. كانت تشاد أيضًا شريكًا متجاوبًا مع جهود تركيا المناهضة لغولن، وقد طالب السفير التركي في نيجيريا بدعم أبوجا لإغلاق مدارس غولن، كجزء من حملة ثنائية أوسع ضد الإرهاب. عرضت تركيا التعاون التعليمي

كحافز لإغلاق مدارس غولن. ولمكافأة غينيا بيساو على امتثالها لهذه القضية، وقعت تركيا اتفاقية تعاون تعليمي مع البلاد خلال زيارة جاويش أوغلو في 10 سبتمبر2018.

– التعاون مع الاتحاد الأفريقي في مجال مكافحة الإرهاب في الساحل والصحراء بعد عزمه إرسال قوة عسكرية إلى هناك تتكون من 3 آلاف جندي خلال عام 2020، والانخراط بشكل أو بآخر في قوة الساحل الخمسG5 المشاركة في محاربة الإرهاب اذ ساهمت في مارس 2018 ب 5 ملايين دولار كدعم لها في العمليات التي تقودها لمكافحة الإرهاب (ياحي، 2020) . اذ تتبع أنقرة استراتيجية الاستثمار في الأزمات الناشبة في الساحل والصحراء، حيث تستفيد من موجة الإرهاب التي تجتاح دول المنطقة بفعل انتشار التنظيمات الإرهابية، عبر تقديم المساعدات والتدريب والخبرات العسكرية إلى الدول الأفريقية (Ramani, 2020).

– استغلال حاجة بلدان الساحل وغرب أفريقيا إلى مزيد من الدعم الدولي في محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، ومحاربة الفقر، بما يسمح لأنقرة لعب دور أكبر فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب في الساحل.

يمكن القول ان أبعاد الاهتمام التركي بالمنطقة يعود الى مجموعة من الاعتبارات، بعضها يرتبط بالجانب الأمني الاستخباراتي من أجل تجفيف جماعة "فتح الله غولن "في المنطقة، اذ لديها امتداد كبير في منطقة الساحل وغرب افريقيا، والبعض الاخر مرتبط بتأمين العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية التركية الضخمة في القارة ومنطقة الساحل وغرب افريقيا بوجه الخصوص، في حين يتعلق أيضا ببناء استراتيجية تركية تعمل في جانبها الدبلوماسي على الحصول على الدعم من طرف الدول الإفريقية في المحافل الدولية.

المحـور الثاني: البعـد الاقتصادي في الإستر اتيجية التركية في منطقة الساحل الأفريقي

إنّ العلاقات الاقتصادية التركية مع القارة الإفريقية عموما ومنطقة الساحل وغرب إفريقيا بوجه الخصوص ،ذات أهميةٍ إستراتيجية قصوى لدى صانع القرار التركي، وقد تعمّقت المصالح الاقتصادية التركية في إفريقيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية التركيّ إلى الحكم عام 2002م، وتكرّست عبر قممٍ تركيةٍ إفريقية متعددة، عُقدت بإسطنبول، وزيارات متعدّدة لمسئولين أتراك إلى إفريقيا، وقد أثمرت الاستراتيجية الاقتصادية التركية المنفتحة على إفريقيا إلى زيادة التبادل التجاريّ بين الجانبَيْن؛ من 3 مليارات دولار فقط عام 2002م (علام، 2017)، إلى نحو 46 مليار دولار عام 2019م. اذ زادت تركيا من استثماراتها في الدول الأفريقية التي تتصدر قائمة الاقتصاديات الأسرع نمواً في العالم. اذ أفاد تقرير لوكالة الأناضول أن تركيا واحدة من الدول الأربع الأكثر حضوراً في تلك القارة خلال السنوات العشر الأخيرة مع الصين والبرازيل والهند.

طبقًا لمعلومات تقرير مؤشر الاستثمار الخارجي لعام 2019، بمجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي، فإنّ استثمارات البلاد في أفريقيا ارتفعت بنسبة 11% مسجلة 46 مليار دولار، على الرغم من التراجع الذي حدث العام الماضي في تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمي (الإعلامية، 2019).

تواصل العلاقات التركية الأفريقية النمو في عدة مجالات، مثل الاقتصاد والاستثمار والتعاون الاقتصادي والعلاقات الدبلوماسية. اذ ارتفعت الصادرات التركية إلى إفريقيا خلال السنوات الأخيرة؛ فبعدما كانت 1.7 مليار دولار أمريكي في عام 2002م، وصلت إلى 21.5 مليار دولار في عام 2018م، بفضل زيادة مطرّدة تقريباً طوال العقد الماضي، وتؤشّر التطورات في معدلات التجارة الثنائية بين الجانبَيْن على وجود رغبة تركية لزيادة تبادلها التجاري مع إفريقيا إلى نحو 5 أضعاف بحلول العام 2023م، ليتخطّى حجم التجارة بين الجانبَيْن حاجز الـ100 مليار دولار سنويا (بوكابوية، 2019).

إذ أشارت بيانات هيئة الإحصاء التركية إلى أن حجم التبادل التجاري مع أفريقيا (الصادرات والواردات) ارتفع سنة 2019 بنسبة 14.1 % مقارنة مع عام 2017، ليصل إلى 21.5 مليار دولار (بوكابوية، 2019). وبلغت قيمة صادرات الشركات التركية لأفريقيا خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2019 11.5 مليار دولار مسجلة أعلى قيمة صادرات حتى اليوم خلال ثلاثة أرباع العام، في حين بلغت الواردات خلال الفترة نفسها 4.3 مليارات دولار (الإعلامية، 2019).

بحسب المعطيات، فإنّ القطاعات التي تحقق بها أعلى قيمة صادرات إلى أفريقيا هي الصلب والمواد الكيميائية وصناعة السيارات والغلال والبقوليات والحبوب الزيتية وقطع غيار الماكينات. وتهدف تركيا للوصول إلى خمسين مليار دولار في التجارة الخارجية مع أفريقيا بحلول عام 2020 (بوكابوية، 2019).

لقد شهدت وما تزال العلاقات التركية – الإفريقية، نموًا كبيرًا في عدة مجالات، أهمها التعاون الاقتصادي والاستثمار وكذا العلاقات الدبلوماسية، في ظل سياسة الانفتاح على بلدان القارة السمراء التي بدأتها تركيا عام 1998، وانتعشت أكثر مع اعتماد تركيا، عام 2013، سياسة الشراكة "التركية – الإفريقية".

كان الرئيس رجب طيب أردوغان قال في أكتوبر2019 إن العلاقات مع أفريقيا تعيش عصرها الذهبي تقريبا، وأضاف أن حجم التبادل التجاري المشترك بلغ 24 مليار دولار. وأكد خلال مشاركته بالقمة الثالثة للزعماء الدينيين المسلمين بأفريقيا -والتي انعقدت في إسطنبول" أن المستثمرين الأتراك يركزون ليس على بيع منتجاتهم فحسب، بل مشاريع تسهم في خلق فرص العمل وتنمية القارة الأفريقية". ووقعت تركيا مجموعة من اتفاقيات التعاون التجاري والاقتصادي مع أكثر من 49 دولة إفريقية، إضافة إلى اتفاقية تحفيز وحماية الاستثمارات المشتركة مع 28 دولة، واتفاقية تجنب الازدواج الضريبي مع 12 دولة إفريقية، كما تعقد اجتماعات اللجنة الاقتصادية المشتركة مع أكثر من 47 دولة إفريقية (بوكابوية،

2019). وتساهم تركيا منذ عام 2013، في النهضة التنموية والاقتصادية للقارة السمراء، محققة الأمن والاستقرار فيها، إلى جانب إقامة علاقات ثنائية قائمة على الشراكة والمصالح المتبادلة.

نلاحظ من خلال البحث في هذه الإستراتيجية في بعدها الاقتصادي أن تركيا تحاول إحياء أمجاد الإمبراطورية العثمانية، عبر توسيع نفوذها ليشمل الدول التي كانت خاضعة لحكمها قبل انهيار الخلافة ويتجاوزها إلى دول أخرى. لهذه الغاية، تركز تركيا على استغلال الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها عدد من الدول في منطقة الساحل الأفريقي، خاصة تلك التي أنهكتها الحرب على الإرهاب، من أجل تمويل مشاريع استثمارية وتوقيع اتفاقيات تجارية تضمن لتركيا أسواقا لتصريف منتجاتها واستيراد المواد الأولية؛ فمنذ عام 2018، عرف التمدد التركي في إفريقيا تصاعدا دعمته زيارات متبادلة لمسؤولين أتراك وأفارقه.

حيث استضافت "أنقرة " في نوفمبر 2016 أول منتدى أعمال "أفريقي-تركي " حضره ثلاثة الاف مشارك ، من بينهم 2000 رجل أعمال يمثلون المجتمع الاقتصادي ل 45 دولة أفريقية ، ووقعت خلاله عشرات الاتفاقيات مع جنوب أفريقيا ، ونيجيريا، وكينيا، و غانا ، وزامبيا، و تنزانيا (الجديد، 2019) .

تستثمر العديد من الشركات التركية في معظم دول الساحل وغرب أفريقيا في مجالات متنوعة، بهدف زيادة الاستفادة الاقتصادية وتعظيم مصالح أنقرة التي أضحت شريكاً تجارياً لعدد من دول المنطقة، مثل السنغال التي تنفذ الشركات التركية فيها بعض مشروعات البنى التحتية الرئيسة، وهذا ما تجلى في الزيارة التي قام بها الرئيس" أردوغان "برفقة العديد من الوزراء، في 28 يناير 2020، من خلال جولته التي قادته لكل من الجزائر ومالي والسنغال وغامبيا ، اذ تعتبر الزيارة الثالثة له منذ عام 2016.

وأعقب اجتماعه مع نظيره" ماكي سال " ، حيث أقيم منتدى اقتصادي ضم ممثلين عن القطاعين الخاصين السنغالي والتركي ، وهو لقاء نتج عنه تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وصرح "ماكي سال " إنه على مدى السنوات العشر الماضية، أصبحت تركيا "شريكًا مهمًا للسنغال"، مضيفًا: "إنها تدعمنا بشكل خاص في التحقيق الجاد للبنية التحتية للتنمية"(Lechapelays, 2020) .

إذ اكتسبت تركيا بالفعل مكانة بارزة في مشاريع البنية التحتية الكبرى في السنغال ، والتي تقع في قلب خطة السنغال الناشئة (PSE).حيث تحصلت تركيا على مشاريع إنشاء مركز عبده ضيوف الدولي للمؤتمرات ، ومركز داكار أرينا الرياضي ، وفندق راديسون في ديامنيديو ، المدينة الجديدة الواقعة على بعد 30 كم من العاصمة ؛ المشاركة في تحقيق القطار الإقليمي السريع (TER) ؛ إدارة مطار Blaise-Diagne الدولي لمدة خمسة وعشرين عامًا ...اذ سيطرت الشركات التركية عام 2018 على 29 مشروعً بقيمة تجاوزت 460 مليار فرنك أفريقي (أو أكثر من 700 مليون يورو) (Lechapelays، 2020).

كما أن العلاقات التجارية بين السنغال وتركيا تطورت بسرعة عالية. اذ أن الهدف الذي يسعى اليه البلدين هو زيادة حجم التجارة على المدى القصير إلى 400 مليون دولار (أكثر من 360 مليون يورو). هذا

هو تقريبا ضعف عام 2018 (250 مليون دولار) وأربعة أضعاف ما كان عليه في عام 2012 (113 مليون دولار)(Lechapelays, 2020) .

كما وقعت أنقرة مع مالي في ديسمبر 2018، مذكرة تفاهم بشأن انشاء "تراموای" بتكلفة 116 مليار فرنك أفريقي ، من خلال مجموعة " كاليون " التركية ، وبتمويل من بنك "ترك اكسيم بنك " ، كما ضخت تركيا نحو 250 مليون دولار في مشروعات البنية التحتية بالنيجر ، حيث تحصلت الشركات التركية على عقود ضخمة أبرزها بناء مطار "نيامي" بتكلفة 154 مليون يورو في 2019، كذلك الحصول على عقد استغلال مطار "ديوري حماني" الدولي في نيامي لمدة 30 عام (عسكر، 2020).

نفس استراتيجية الغزو الاقتصادي نهجتها تركيا مع نيجيريا، حيث باتت تنشط أكثر من 40 شركة تركية في نيجيريا، خاصة في القطاع النفطي، اذ يشكل الغاز الطبيعي المسال مع النفط 90 في المائة من الواردات التركية من نيجيريا، وهو ما كشفته زيارة السفير التركي الى شركة البترول الوطنية النيجيرية NNPC في أوت 2019، من خلال التأكيد على حرص أنقرة على التعاون لتطوير البنية التحتية لمشروعات النفط في المنطقة، وتعزيز الشراكة التجارية بين البلدين(Askar, 2020) .

أما في موريتانيا، فتدرك تركيا أن موريتانيا تتمتع بثروات اقتصادية هائلة، من دهب وفضة ومعادن وثروة سمكية، وأراضي شاسعة صالحة للزراعة، وهو ما دفعها الى تقنين مصالحها في موريتانيا عبر توقيع اتفاقيات في مجالات الهيدروكربون والمعادن والصيد والاقتصاد البحري والزراعة والسياحة، اذ تعتبر موريتانيا من أغنى مناطق العالم بالأسماك بسبب العوامل المناخية التي توفر ظروفا ملائمة لنمو الأسماك.

فقد ارتفع حجم المبادلات التجارية حسب تقارير تركية رسمية بينها وبين تركيا بمعدل 6 أضعاف، حيث كان في 2008 نحو 23 مليون دولار، وازداد ليصل نحو 150 مليون دولار، إذ يحظى الموقع الجغرافي لموريتانيا بأهمية خاصة لتركيا، فموريتانيا تقع شمال غرب أفريقيا وعلى شاطئ المحيط الأطلسي، وتعد نقطة وصل بين شمال إفريقيا وجنوبها. وقد استغلت تركيا القواسم المشتركة بينها وبين نواكشط، خاصة المذهب السني، والعضوية المشتركة في منظمة المؤتمر الإسلامي، حيث منحتهم اطارا متميزا للتعاون الاقتصادي والتجاري، اذ على الرغم من ميل الميزان التجاري لصالح تركيا، بمبلغ صادرات تجاوز 125 مليون أورو، مقابل مليون أورو كصادرات موريتانية إلى تركيا تتمثل أساسًا في المنتجات السمكية (الأناضول، 2020) .

استطاعت تركيا أن تبني شراكات اقتصادية مهمة مع دول الساحل الافريقي، معتمدة في ذلك على أدواتها الناعمة، ومستغلة كذلك التراجع الكبير للمصالح الفرنسية في المنطقة. اذ انتهجت سياسة تجارية أساسها منطق "رابح –رابح " مع معظم الدول الأفريقية، وكذلك تقديم المساعدات الإنسانية خاصة وأن معظم دول الساحل الأفريقي لديها مشاكل عدم الاستقرار السياسي و تفشي الفقر، اذ تعمل تركيا من

خلال استراتيجيتها في المنطقة على الاعتناء بصورتها لدى شعوب المنطقة، وهو ما صرح به الرئيس "أردوغان " من خلال زيارته الى مالي بقوله:"لا مجال للحديث فقط عن الشؤون المالية والتجارية، بل يجب البحث في تطوير سبل التعاون لخلق فرص العمل للمواطنين ".

المحـور الثالث: التغلغل الناعم في الاستر اتيجية التركية لمنطقة الساحل الافريقي

منذ 2012 بدأت تركيا في تطبيق استراتيجيتها في المنطقة من خلال ادواتها الناعمة، إذ بجانب تقديم المساعدات الإنسانية وفي مجال الصحة والتعليم، نجد أيضا تعزيز التعاون العسكري، إذ زارت قوة المهام البحرية "باربا روس " التركية في أكتوبر 2014، 25 ميناء في 24 دولة أفريقية ، 19 منهم لأول مرة ، اذ استخدمت تركيا هذه القوة البحرية كأداة للسياسة الخارجية (والاستخبارات، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 2020) .

إذ عملت استراتيجية تركيا في المجال السياسي على تطوير علاقاتها السياسية مع كل الدول الافريقية ، ففي عام 2005، أعلنت تركيا أن هذا العام يمثل "عام افريقيا "، اذ قام الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان " بجولته الأفريقية ، اذ منحت لتركيا في نفس السنة صفة " مراقب" من طرف الاتحاد الإفريقي ، لتحصل بعد ذلك في يناير 2008 على صفة "الشريك الاستراتيجي" للاتحاد ، كما حصلت على عضوية بنك التنمية الإفريقي في ماي من نفس السنة (والاستخبارات، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 2020) .

كما انضمت تركيا في جوان 2008 إلى منتدى شركاء الهيئة الحكومية للتنمية في شرق افريقيا (IJAD)، وعملت أيضا على توطيد علاقاتها مع المنظمات الأفريقية الفرعية مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا "ايكواس"، وتوجت ذلك بالية سياسية أشمل للعلاقات تمثلت في انعقاد القمة "التركية –الافريقية"، التي عقدت أول مرة في 2008 بأنقرة، وعقدت القمة الثانية في عام 2014 بغينيا الاستوائية. كما صوتت الدول الافريقية بالإجماع على عضوية تركيا غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي لعام 2009-2010.

إنّ قوة العلاقات التي بنتها تركيا مع الدول الافريقية، تبين مدى اهتمامها بدول المنطقة وهذا ما تجلى من خلال رفع الممثليات الدبلوماسية اذ بعد ما كانت لديها 12 سفارة فقط عام 2004 أصبح لديها بحلول 2018 44سفارة (Ramani, 2020).

إذ تنخرط أنقرة في استراتيجية طويلة الأمد لبناء علاقات قوية مع دول الساحل وغرب أفريقيا، وتسعى من خلالها إلى توسيع نطاق نفوذها وحضورها السياسي والاقتصادي والعسكري في القارة الأفريقية بعدما عززت وجودها في منطقة شرق أفريقيا والقرن الأفريقي من خلال بوابة الصومال، الأمر الذي قد يُعزز من حدة التوترات في المنطقة التي تعد مسرحاً للعديد من القوى الدولية والإقليمية

الفاعلة. ولتنفيذ هذه الاستراتيجية استعملت مجموعة من الأدوات الناعمة في ذلك والتي ساعدته في تنفيذ هذه الاستراتيجية في منطقة الساحل الافريقي نذكر منها (عسكر، 2020) :

1-**وكالة التعاون والتنسيق التركية (TIKA):** تُنفِذ أنشطتها في القارة من خلال 22 مكتب تنسيق، بحيث يتم تقديم المساعدة في مختلف المجالات إلى البلدان الأفريقية. وقد نفذت الوكالة العديد من المشروعات في دول المنطقة مثل تشاد والنيجر وغيرهما. وتُتهم الوكالة بأنها تشكل ستاراً للعمل الاستخباراتي وللتجنيد وتمويل التنظيمات الإرهابية من قبل النظام التركي.

2-**شركة صادات التركية:** تُمثل ذراعاً مهمة للسياسة التركية في أفريقيا، باعتبارها عقلاً مدبراً وذراعاً منفذاً لأهدافها التي تنطوي على التمدد الخارجي في مناطق النزاعات في القارة. كما يتم توظيفها بأشكال متعددة، سواء فيما يتعلق ببيع الأسلحة والخدمات الأمنية والاستخباراتية، ويمكن استغلالها في بعض المسائل غير القانونية وغير المشروعة.

3-**مؤسسة "المعارف" التركية:** أنشأتها الحكومة التركية لإدارة المدارس الخارجية المرتبطة بحركة "فتح الله غولن". وباتت هذه المؤسسة تملك 23 فرعاً في أفريقيا، وحوالي 333 مدرسة في 43 دولة، واستطاعت تأسيس مكاتب وممثليات لها في عدد من دول المنطقة، هي تشاد والغابون وغامبيا وغينيا ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال وسيراليون والسودان وتونس. وتتهم هذه المؤسسة بأنها بمثابة ذراع طويلة للنظام التركي في أفريقيا فيما يتعلق بتقديم الخدمات التعليمية كجزء من استراتيجية "تركنة" الأفارقة، خاصة أنها تهدف إلى تنشئة جيل جديد من الناشطين الإسلاميين السياسيين للتعبئة حول السياسة التركية في أفريقيا.

كما استعملت آليات أخرى والتي تعتبر كقوة ناعمة للسياسة التركية في الساحل وغرب أفريقيا، وتأتي على رأسها المساعدات الإنسانية، حيث تنخرط أنقرة بشكل كبير في مجال المساعدات وتوزيع الغذاء لشعوب المنطقة. كما توجد عدد من المؤسسات التركية التي تعمل في المنطقة مثل الهلال الأحمر التركي، ووقف الديانة التركي واتحاد الجمعيات الإنسانية التركية IDDEF التي تقوم بنشاطات إنسانية وإغاثية في العديد من دول المنطقة (عسكر، 2020) .

لقد أعطت كذلك أنقرة للبعد الحضاري أولوية كبرى في استراتيجيتها الجديدة اتجاه أفريقيا ،من خلال العمل على تحقيق مصالحة تاريخية مع محيطها العربي والإسلامي والأفريقي ، اذ أقامت حكومة العدالة والتنمية منذ تولها السلطة على توظيف البعد الديني في سياستها الانفتاحية اتجاه، عكس ما كانت عليه "تركيا" العلمانية ،اذ وظفت البعد العلماني في التوجه نحو أوروبا للانضواء تحت لواء الاتحاد الأوروبي .حيث أدرك صانع القرار التركي جيدا أن البعد الديني، سوف يزيد من قوة أنقرة التنافسية في القارة السمراء، ويميزها كذلك عن منافسيها في المنطقة خاصة فرنسا والصين نظرا لأهمية الدين في الوجدان الشعبي الأفريقي (علام، 2017).

وفي هذا السياق؛ يعدّ العام 2006م نقطة تحوّل جوهرية في توظيف تركيا للبعد الحضاري الديني، في إطار قوتها الناعمة تجاه إفريقيا، حيث استضافت مؤتمر: (رجال الدين الأفارقة) في إسطنبول، والذي ضمّ ممثلين عن إحدى وعشرين دولة إفريقية، وقد حمل هذا المؤتمر بين طياته تطورَيْن لافتَيْن في السياسة الخارجية التركية (علام، 2017):

أولهما: تغيّر رؤية الدولة التركية في التعامل مع الجماعات والمؤتمرات ذات التوجّه الديني، إذ أصبحت تراها وسيلةً ناجعةً لتحقيق المصالح القومية التركية بأدوات القوة الناعمة.

وثانيهما: إدراك صانع القرار التركي أنّ استكمال سياسة الانفتاح الناجحة على إفريقيا ودعمها؛ يتطلبان توظيفاً استراتيجيّاً للبعد الديني في علاقاتها مع دول القارة.

إن البعد الديني والحضاري قد استعملته تركيا في استراتيجيتها في منطقة الساحل الأفريقي بهدف نسج شبكات نفوذ و مصالح تركية على أراضيها (خاصة في نيجيريا ومالي والنيجر، وموريتانيا و السنغال) ، كما أن الخطاب التركي يلقى قبولًا لدى بعض الأفارقة، لا سيما أن أردوغان يتبنى خطاباً معادياً للممارسات الغربية وما وصفه بـ "تكالب القوى الغربية على ثروات القارة"، مُتَّهماً الدول الغربية بأنها لا تريد لأفريقيا أن تنهض وتستفيد من إمكاناتها وتنعم بالسلام (والبحوث، 2019).

لقد تجلى البعد الحضاري للاستراتيجية التركية في علاقتها القوية مع رجل الدين المالي "محمد ديكو" (اذ بنت له تركيا سنة 2013 مسجد في باماكو على الطراز العثماني)، اذ استغلت هذه العلاقة للتأثير على القرار السياسي و هندسة معالم ما بعد الانقلاب العسكري في مالي سنة 2020، للتذكير ف "محمد ديكو" من المطالبين بإنهاء و جود القوات الفرنسية في مالي وله تأثير كبير على الطبقة السياسية في مالي ، الأمر الذي يخدم الأهداف التركية.

المحـور الرابع: البعد الجيوسياسي للتنافس الفرنسي –التركي على منطقة الساحل الإفريقي

لقد ساهم تطور العلاقات التركية مع دول منطقة الساحل الافريقي وغرب القارة، ببناء شراكات متميزة ومتعددة بغرض تحقيق أهداف استراتيجيتها خاصة في المجالين الأمني و الاقتصادي ، والمساهمة في إعادة هندسة المعادلة الإقليمية في الساحل والصحراء ، وذلك في ظل إلحاح بعض القضايا التي تتشابك في تحديد علاقة تركيا بالعالم العربي و أوروبا وافريقيا ، مثل تنامي ظاهرة الإرهاب و التنظيمات الإرهابية في المنطقة ، واستمرار أزمة الهجرة غير الشرعية الى أوروبا ، فضلا عن مزاحمة بعض القوى الأوروبية في الساحل و الصحراء مثل فرنسا وهو ما تجلى في كل من الأزمة في مالي و ليبيا ، حيث لعبت دورا مهما في الملف الليبي ، بهدف تعزيز نفوذها في المنطقة ككل ، وتطويق المصالح الاستراتيجية لفرنسا في المنطقة .

وهناك مساعٍ حثيثة من قبل الجانب التركي لتعزيز العلاقات مع بعض دول المنطقة وتعميق العلاقات مع المنظمات الإقليمية من خلال التحرك على المستويات كافة، واستخدام العديد من الأدوات

الفاعلة اللازمة لذلك، وتوقيع المزيد من اتفاقيات التعاون في مختلف المجالات، وتحديداً الأمنية التي تسمح لأنقرة بالوجود وفتح أسواق جديدة للصناعات التسليحية التركية، الأمر الذي يمثل تهديداً للمصالح الاستراتيجية للعديد من القوى الإقليمية والدولية في المنطقة، ويؤثر في المعادلة الأمنية بالمنطقة، لا سيما فيما يتعلق بالأزمة في كل من مالي و ليبيا نظرًا للتشابكات الجيوبوليتيكية بين الشمال الأفريقي والساحل والصحراء وغرب أفريقيا (عسكر، 2020).

استكملت تركيا توسعها الأمني في بلدان الساحل بتقديم مساعدات إنسانية باستعمالها لأدواتها الناعمة في ذلك، فمنذ انقلاب عام 2012 في مالي ، والذي أدى إلى تفاقم عدم الاستقرار في منطقة الساحل ، انتقدت تركيا تدخلات مكافحة الإرهاب التي تقودها فرنسا ودعمت مبادرات تعزيز الاستقرار التي تقودها مؤسسات الاتحاد الافريقي ، مثل تلك التي تقودها مجموعة دول الساحل الخمسG5 (موريتانيا ومالي والنيجر وبوركينا فاسو ، وتشاد).

لقد شهد التنافس التركي الفرنسي في منطقة الساحل الأفريقي خلال السنوات الأخيرة الماضية تطورا كبيرا في العديد من بؤر الأزمات التي عرفتها منطقة الساحل الأفريقي وشهدت تصادم للمصالح بينهما ، خاصة وأن فرنسا تبحث عن تحقيق جملة من المصالح الاستراتيجية في القارة الأفريقية ، وفي هذا السياق تتمسك فرنسا بمصالحها في التواجد العسكري الدائم في ليبيا على اعتبارها إحدى البوابات الرئيسية إلى دول الساحل و الصحراء "تشاد ، النيجر ومالي "التي ترتبط بعلاقات استراتيجية مع فرنسا بحكم الماضي الاستعماري ، كما لا تخفي الرغبة فرنسا في الاستحواذ على نصيب أكبر من النفط و الغاز الليبي واحتياطاته الكبيرة (50مليار برميل و ما يقارب من تريليون ونصف متر مكعب من الغاز الطبيعي)على حساب المنافسين ،و ما يعزز من هذه التوجهات هو الرغبة في إيجاد البدائل الآمنة لمصادر النفط و الغاز القادمة من منطقة الخليج العربي و روسيا ،إضافة الى المشاركة عن طريق شركاتها في خطط إعادة الأعمار و التي تقدر بمئات المليارات من الدولار ،خاصة في المشاريع الكبرى (الحداء، 2020).

كما ترى فرنسا أن سعي أنقرة في السيطرة على ليبيا سيعزز حالة اللأمن في منطقة الساحل الافريقي ويمكن أن يمتد الى مصالحها حتى الى غرب افريقيا، بوابة مهمة لتعزيز النفوذ في الساحل وغرب أفريقيا، من خلال تنفيذ أجندتها التوسعية في المنطقة، ومن ثمَّ، فهي تسعى إلى تكوين حلفاء إقليميين لديهم مصالح جيوبوليتيكية مع ليبيا مثل النيجر وتشاد، بهدف استغلالهم كنقطة ارتكاز تركية للتوغل في الغرب الأفريقي. كما أنها تتخذ تلك الدول منصةً لدعم التنظيمات المتطرفة، حيث تحرص على تعزيز علاقاتها مع تشاد التي تشترك في حدود ممتدة مع ليبيا. وتتعاظم الأهمية الجيوستراتيجية للنيجر بالنسبة للصراع حول ليبيا، حيث يشكل الوجود التركي في النيجر منطلقاً لدعم التنظيمات الإرهابية في المنطقة، وتقديم الدعم إلى مناطق أخرى خاصة في الشمال الأفريقي ، وهو ما دفع البعض إلى الإشارة إلى إمكانية إقامة قاعدة عسكرية تركية برية وجوية في نيامي/النيجر، إلى جانب تدريب القوات الأمنية والجيش النيجري وتزويده بالسلاح وهو ما تعتبره فرنسا خطرا على مصالحها (للسياسات، 2020).

وعموما يستند الخلاف الأساسي بين أنقرة وباريس على ليبيا إلى قلق فرنسا من أن التدخل العسكري التركي الذي بدأ نهاية 2019، سيقوِّض الجهود الأوروبية لاحتواء هذا الملف. فمع الانسحاب الأمريكي من الملف الليبي، اعتقدت باريس أن الاتحاد الأوروبي يمكنه احتواء ملف ليبيا، لكن التدخل التركي كشف العجز الأوروبي. والأهم من ذلك أن باريس لا ترى في التدخل التركي في ليبيا مجرد خطوة لحفظ مصالحها هناك، وإنما الرأي السائد في باريس هو أن التدخل التركي هو جزء من إستراتيجية تركية جديدة في شرق المتوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا عموماً، تهدد المصالح الفرنسية هناك.

فيما يخص تركيا، فان أبعاد التدخل في الأزمة الليبية يتعدى الجغرافيا الليبية، هذه الحقيقية لا يمكن أن تلغي أن لدى أنقره مصالح سياسية واقتصادية تسعى إلى تحقيقها بصورة مباشرة في ليبيا التي تطل على البحر الأبيض المتوسط بساحل طويل وتتوفر على ثروات هائلة من النفط والغاز، كما تعتبر بوابة إلى استثماراتها الكبيرة في منطقة الساحل و الصحراء الكبرى، ولن يكون مستغرباً في هذا السياق أن تسعى تركيا إلى ضمان تحقيق مجموعة من المصالح والأهداف وهو ما تراه فرنسا تحجيما لمصالحها منها (الحداء، 2020):

- تثبيت الاتفاقية الموقعة في 27نوفمبر 2019 بأن المنطقة الممتدة من الساحل التركي وإلى الساحل الليبي مناطق لا يمكن أن يتم تجاوزها من قبل أي مشاريع مستقبلية لنقل النفط والغاز من جنوب وشرق البحر المتوسط باتجاه أوروبا، فضلاً أن الاتفاقية ثبتت الحق كما تعتقد أنقرة في التنقيب عن الثروات الطبيعية في المناطق الاقتصادية أمام سواحلها بعد أن كان الوضع "ما قبل الاتفاقية" لا يسمح لها بذلك وبالتالي فإن ضمان سريان الاتفاق البحري والأمني بحاجة إلى دعم حكومة الوفاق لضمان استمرار سريان الاتفاق البحري.

-تسعى تركيا إلى الحصول على جزء من عقود التنقيب عن النفط والغاز الليبي والذي يشكل حسب بعض التقديرات أكبر الاحتياطيات في القارة الأفريقية.

- التدخل التركي في الأزمة الليبية يأتي في إطار رؤية إستراتيجية تسعى لتثبيت نفوذ تركيا كأحد أهم اللاعبين الإقليميين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و الساحل الأفريقي.

-الحصول على شراكة إستراتيجية مع الدولة الليبية لتنفيذ عقود تطوير البني التحتية وإعادة الإعمار.

-يمثل السوق الليبي بوابة رئيسية لعبور تركيا إلى الأسواق في القارة الأفريقية.

إذ على الرغم من إرسال أنقرة لرسائل تطمينيه الى أهم الفواعل الإقليميين و الدوليين ،تؤكد من خلالها أنه لا توجد لديها نوايا للاستفراد بالحل للملف الليبي ، وأنه لا مطامع لديها في الاستحواذ على المصالح الأوروبية ،و لاسيما شركات النفط و الغاز ، ويعتقد أن مثل هكذا رسائل قد تساعد باتجاه سحب البساط من فرنسا التي تسعى جاهدة الى إيجاد موقف أوروبي مساند لها في صراعها مع تركيا .

ان الواقع الميداني للصراع الفرنسي- التركي على منطقة الساحل الافريقي، يكتشف أن المصالح الفرنسية تتعرض لمنافسة تركية خاصة في المجال الأمني، اذ يمثل التدخل التركي في منطقة الساحل وغرب أفريقيا خطوةً على طريق التوجهات التركية المضادة للمصالح الفرنسية، خاصة في ظل المساعي التركية لتحجيم النفوذ الفرنسي وتعزيز موقعها، بما يضر بالمصالح الإستراتيجية الفرنسية في المنطقة التي تعد ساحة تقليدية للنفوذ الفرنسي، وهو ما يعني احتمالية تهديد القوات العسكرية الفرنسية في المنطقة وبعثة الأمم المتحدة الفاعلة في مالي، الأمر الذي سينعكس سلباً على الأمن الإقليمي في الساحل والصحراء نتيجة تنامي نشاط الشبكات الإرهابية والتنظيمات المتطرفة (ياحي، 2020).

ففي يناير 2013، أدانت وزارة الخارجية التركية تدخل فرنسا في عملية "سيرفال "لمكافحة الإرهاب على أساس أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لم يقر سوى التدخل بقيادة أفريقية وأن "الإجراء الأحادي الجانب" الفرنسي سيحرم الماليين من السيطرة على مستقبلهم السياسي. كما أعربت وسائل الإعلام الموالية للدولة التركية عن مخاوفها بشأن استخدام فرنسا لعمليات مكافحة الإرهاب كوسيلة لتوسيع نفوذها على مستعمراتها السابقة، مثل مالي والنيجر.

ومن ما زاد من التوترات بين فرنسا وتركيا اتخاذ هذه الأخيرة لخطوات في سبيل تعزيز الحلول التي تقودها الدول الافريقية بشأن أمن الساحل ، فقد اتخذت تركيا في سبتمبر 2017 ، اذ انخرطت تركيا مع نيجيريا من خلال تنسيقهما الأمني في الحد من تدفق الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية مثل "بوكو حرام" ، حيث كان يتم استخدام الموانئ التركية كقنوات لهذه الشحنات، كما قدم "أردوغان "خلال زيارته إلى موريتانيا في مارس 2018 خمسة ملايين دولار كمساعدات مالية لجهود مكافحة الإرهاب في كتلة الدول الساحلية الخمس G5، وقد أدت هذه المبادرات إلى توثيق التعاون الأمني الثنائي بين تركيا ودول الساحل. اذ وقعت تركيا في 26 جويلية 2018 اتفاقية تعاون عسكري مع النيجر، من شأنها أن تسمح بالتعاون الثنائي ضد الانتشار المحتمل لعدم الاستقرار من ليبيا إلى غرب إفريقيا (Ramani, 2020).

اذ على الرغم من أن مشاركة تركيا في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل أقل أهمية من تدخلها العسكري في ليبيا والاستثمارات واسعة النطاق في الصومال، فقد أولت أنقرة اهتمامًا كبيرًا للمنطقة منذ أن زار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان موريتانيا ومالي والسنغال في مارس 2018. اذ شاركت تركيا في مبادرات الساحل لمكافحة الإرهاب من خلال تقديم إمدادات المساعدات الإنسانية، التركية باسم منظمة فتح الله الإرهابية (FETO) وألقيت باللائمة عليها في محاولة الانقلاب الفاشلة عام 2016 ،وإضعاف مكانة خصوم أنقرة الجيواستراتيجيين ، فرنسا والإمارات العربية المتحدة (والبحوث، 2019).

لقد أبدت باريس قلقها البالغ حول التمدد التركي الناعم في أفريقيا عبر وكالة التعاون والتنسيق التركية (TIKA) التي تعمل على تقديم الدعم المالي والاجتماعي للدول الأفريقية، وهو النشاط الذي زاد مؤخراً بسبب الدعم القطري له مالياً. كما تلاحظ فرنسا توسيع تركيا وجودها العسكري في الصومال بعد

إعلانها عن التنقيب عن النفط والغاز هناك بالقرب من باب المندب، وزيادة عدد الخطوط التي تطير إليها الخطوط الجوية التركية في عدد من العواصم الأفريقية جنوب الصحراء وغربها، بالإضافة إلى ما ظهر من علاقة قوية بين المخابرات التركية وعدد من الفصائل الإرهابية في أفريقيا بعد الإفراج عن رهينة إيطالية في الصومال مؤخرا (للسياسات، 2020).

ومن هنا ومع زيادة النشاط العسكري التركي في شرق المتوسط، فإن باريس ترسم صورة "تبدو حتى الآن أضخم من الحقيقة" لمشاريع تركيا في أفريقيا، والتي قد تمهد للعب تركيا دور الشريك البديل للقوات الأمريكية في أفريقيا بعد تراجع الدور الفرنسي بسبب الأزمة المالية والمشاكل الداخلية الفرنسية التي أدت بالرئيس ماكرون إلى اقتطاع جزء من موازنة تسليح الجيش الفرنسي في الخارج. وعليه، ليس الخلاف التركي-الفرنسي محدوداً بالملف الليبي وإنما هو دفاع فرنسي عن احتمال تمدد الدور التركي والهيمنة التركية على مساحات أوسع من أفريقيا بدعم أمريكي من خلال بوابة ليبيا (للسياسات، 2020) ، وهو ما زاد من مخاوف فرنسا خاصة مع احتمال استبدال واشنطن حلفها العسكري ضد الإرهاب في غرب أفريقيا القائم مع فرنسا، بحلف جديد مع تركيا هناك، خاصة في ظل تراجع القدرات العسكرية الفرنسية بسبب الأزمة الاقتصادية، في المقابل هناك توسع عسكري لتركيا في المنطقة.

ومما زاد من حالة الاشتباك بين الدولتين في المنطقة هو مضي الولايات المتحدة الأمريكية في سياسة الانعزال خارجياً، وتقليص تدخلاتها المباشرة في الأزمات الأمنية في المنطقة، هذا ما فتح المجال للمواجهة التركية الفرنسية في سبيل ملء الفراغ الذي تركته واشنطن في منطقة الساحل الأفريقي.

على الرغم من أن قدرة تركيا على ممارسة النفوذ الجيوسياسي في منطقة الساحل ليست بنفس القوة بالمقارنة مع القوى العظمى الراسخة، مثل الولايات المتحدة وفرنسا والصين، والقوى الناشئة مثل روسيا ، إلا أن منطقة الساحل أصبحت لها أهمية في الإستراتيجية القارية لأنقرة . خاصة مع تفاقم التوترات بين تركيا وفرنسا في شرق البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا.

و مع اندلاع الاحتجاجات المناهضة لفرنسا في مالي بعد الانقلاب، بسبب تحالف فرنسا القوي مع الرئيس المخلوع " إبراهيم بوبكر كيتا "، التقى "جاويش أوغلو "بأعضاء اللجنة الوطنية لإنقاذ الشعب ، التي دبرت انقلاب مالي. بالإضافة إلى الاستفادة من النفوذ السياسي الفرنسي المتناقص في مالي ، تسعى غزوات تركيا في قطاع التعدين في النيجر إلى تقويض الهيمنة التجارية لشركة الطاقة النووية الفرنسية "أريفا". بينما استفادت تركيا من عدم الارتياح بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (OIC) بشأن حملة فرنسا لمكافحة الإرهاب عام 2013 في مالي، وميز أردوغان سياسات تركيا عن "الاستعمار الجديد الفرنسي" في النيجر في العام نفسه، فإن التحدي الحاد الذي تواجهه أنقرة لنفوذ باريس في غرب إفريقيا هو تتويجا للإستراتيجية التي تبنتها تركيا على المدى الطويل (الحركي، 2020) .

ففي 9 سبتمبر2020، شرع وزير الخارجية التركي "مولود جاويش أوغلو "في رحلة استغرقت ثلاثة أيام إلى غرب إفريقيا، تضمنت توقفات في مالي والسنغال وغينيا بيساو. خلال رحلته، شدد جاويش أوغلو

على دعم تركيا لعملية الانتقال التي أعقبت الانقلاب في مالي، وأبرم صفقات تجارية متعلقة بالبنية التحتية مع مالي وغينيا بيساو، وأكد التزام تركيا بالمشاركة مع المؤسسات المتعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة (UN) والاتحاد الأفريقي (UA) بشأن معالجة التحديات في منطقة الساحل (الآن، 2020) .

وتنظر فرنسا إلى نفوذ تركيا المتزايد في منطقة الساحل بخوف، اذ ترى أن الوجود التركي الموسع في غرب إفريقيا "قد يؤدي إلى تفاقم التوترات في المنطقة" وأعربت عن قلقها بشأن رعاية تركيا المزعومة للإرهاب في منطقة الساحل. اذ قد أعربت عن قلقها من أن تركيا يمكن أن تؤسس موطئ قدم عسكري في النيجر لمساعدة حكومة الوفاق الوطني الليبية، فمن المتوقع أن تكون منطقة الساحل مسرحًا ناشئًا للتنافس التركي الفرنسي في الأشهر المقبلة.

ان تواصل أنقرة مع دول الساحل له أهداف جغرافية استراتيجية، حيث تسعى تركيا إلى الحد من النفوذ الفرنسي في غرب إفريقيا. اذ تجلت رغبة تركيا في تحدي مصالح فرنسا، على الرغم من عدم تكافؤ القوة بين البلدين في المنطقة، من خلال ردها على انقلاب مالي. في تناقض صارخ مع إدانات فرنسا لانقلاب مالي أكدت تركيا على الحاجة إلى استعادة الديمقراطية ودخلت في حوار مع السلطات الانتقالية في مالي.

الخاتمة:

في الأخير يمكن القول أنّ تركيا قد استطاعت أن تبني شراكات اقتصادية مهمة مع دول الساحل الإفريقي، معتمدة في ذلك على أدواتها الناعمة، ومستغلة كذلك التراجع الكبير للمصالح الفرنسية في المنطقة. إذ انتهجت سياسة تجارية أساسها منطق "رابح –رابح " مع معظم الدول الأفريقية، وكذلك تقديم المساعدات الإنسانية خاصة وأن معظم دول الساحل الأفريقي لديها مشاكل عدم الاستقرار السياسي و تفشي الفقر، إذ عملت تركيا من خلال إستراتيجيتها في المنطقة على الاعتناء بصورتها لدى شعوب المنطقة، وهو ما صرح به الرئيس "أردوغان " من خلال زيارته الى مالي بقوله: **"لا مجال للحديث فقط عن الشؤون المالية والتجارية، بل يجب البحث في تطوير سبل التعاون لخلق فرص العمل للمواطنين"**.

هذه الإستراتيجية المتبناة ساعدت تركيا على التضييق على فرنسا في إقليم الساحل الإفريقي على وجه الخصوص، وهو الإقليم الذي طالما تمتعت فيه فرنسا بأفضلية نتيجة خبرتها الاستعمارية الطويلة وعلاقاتها العميقة بالنخب السياسية والعسكرية والثقافية في دول الإقليم الذي تعتمد فرنسا عليه بصورة أساسية في تأمين العديد من مصالحها ذات الأهمية الكبرى، كمكافحة الإرهاب، وضبط تدفقات المهاجرين إلى أراضيها، وتوفير احتياجاتها من الطاقة والمعادن خاصة من اليورانيوم لتشغيل محطاتها النووية.

قائمة الراجع

- Askar, A. (2020, 08 24). *Emirates Policy Center*. Récupéré sur https://bit.ly/42C7Gx7
- Lechapelays, M. (2020, 01 29). *le monde Afrique*. Récupéré sur https://bit.ly/3ZiEYy8
- Ramani, S. (2020, 09 23). *Middle East institute*. Récupéré sur https://bit.ly/3ZirpPx
- أحمد داوود أوغلو. (2011). *العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية*. (ط2، المحرر، و ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، المترجمون) بيروت/الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات.
- الأسود, ا .(2020, 6 2). *بوابة أفريقيا الإخبارية*. Récupéré sur https://bit.ly/2Y3YJwM .
- الإعلامية, ش. ا .(2019). Récupéré sur https://bit.ly/3nkBi1M .
- الآن, ت .(2020, 09 10). *تركيا الآن*. Récupéré sur https://bit.ly/3JM1CJB .
- الأناضول, و .(2020, 06 16). *وكالة الأناضول*. Récupéré sur https://bit.ly/3nlCTUW .
- الجديد, ا .(2019, 11 21). *العربي الجديد*. Récupéré sur https://bit.ly/3JMZ125 .
- الحداء, خ .(2020, 06 30). *مركز البحوث و المعلومات*. Récupéré sur https://bit.ly/3ZjLKE7 .
- الحركي, ا. ل .(2020, 01 08). *المرجع للدراسات و الأبحاث الاستراتيجية حول السلام الحركي* . Récupéré sur https://www.almarjie-paris.com/13365
- الشافعي, ب. ح .(2015, 12 21). *مركز الجزيرة للدراسات* . Récupéré sur https://bit.ly/3FR7Zdx
- بوكابوية, س .(2019, 11 21). *وكالة أنباء تركيا*. Récupéré sur https://bit.ly/40AdzJ7 .
- عسكر, أ .(2020, 02). *مركز الامارات للدارسات*. Récupéré sur https://bit.ly/3K7JYBm .
- علام, م. ش .(2017, 06 08). *قراءات أفريقية* . Récupéré sur https://www.qiraatafrican.com/home/new/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8
- للسياسات, م. ا .(2020, 08 04). *مركز الامارات للسياسات* . Récupéré sur https://bit.ly/3z9fitq
- والاستخبارات, ا. ا .(2020, 06 26). *المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارا* . Récupéré sur https://bit.ly/2Ql6SZu
- والاستخبارات, ا. ا .(2020, 06 26). *المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات* . Récupéré sur https://bit.ly/2Ql6SZu
- والبحوث, م. ا .(2019, 12 05). *مركز الروابط للدراسات والبحوث* . Récupéré sur https://bit.ly/3npLVjG
- ياحي, ع .(2020, 08 14). *independentarabia*. Récupéré sur https://bit.ly/3Zb7pOE .